دباس: قريباً جداً أجهزة تعقّب لمسار وسائط النقل لضمان التزامها.. والتطبيق على مراحل

الضرائب تثير الجدل في اجتماع مجلس المحافظة.. وإشارات استفهام حول أحد المواقف المأجورة بدمشق؟!

• الحواصلي: إغلاق مكلفين لمحالهم سببه ارتفاع النفقات وأسعار المواد الأولية ودراسة لإعادة النظر بنسب الأرباح

• سفور: مقترحات بالرسوم الواجبة على إشغال الأملاك العامة بكل أصنافها

فادي بك الشريف

أثار ملف الضرائب المفروضة على منشآت الإطعام وعدد من الفعاليات والمحال وارتفاع نسبها والآلية التي أعلن عن تطبيقها مؤخراً، جدلاً كبيراً في مجلس محافظة دمشق.

وتطرق الأعضاء إلى المبالغ الكبيرة المرتفعة التي يتم تقاضيها من المحال كضريبة، ليؤكد أحدهم «على سبيل المثال: أن التكليف الضريبي لإحدى المحامص العاملة في العاصمة ارتفع من ٤٢ ألف ليرة العام الماضي إلى أكثر من ٨٠٠ ألف ليرة حالياً.

وأكد الأعضاء أن من أغلق هو بسبب الآلية المطبقة، مشددين على ضرورة التنسيق بين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة المالية فيما يخص تحديد نسب الربح، إضافة إلى ضرورة وجود خبراء مهنة مرافقين لمراقبي الدخل.

كما انتقد أعضاء في المجلس خلال جلسته الثالثة أمس، التصرف غير المقبول من مؤسسة الخط الحديدي الحجازي وذلك بوضع شاخصات وتقاضي أجور في شارع العباس الممتد من دوار الفحامة وحتى النفق وبذلك تم وضع المعنيين في المحافظة أمام أمر واقع، مع التأكيد على أن الشارع غير مناسب ليكون مأجوراً لركن السيارات على الإطلاق، وأن المؤسسة تعاملت مع الأمر من تلقاء نفسها.

هذا الأمر استدعى تدخل رئيس المجلس، ليصار إلى ضرورة تدخل المحافظة بهذا الموضوع، بحيث سيتم إعداد مذكرة تفصيلية للمحافظ وذلك لبيان مدى قانونية هذا الأمر واتخاذ الإجراء والقرار المناسب.

وعلى نحو متصل، طالب أعضاء في المجلس بشرح مفصل عن الآلية الجديدة المقرر تطبيقها قريباً في العاصمة وذلك لمراقبة وسائل النقل عبر نظام (GPS)، مؤكدين بالقول: لا بد من حل للمواطنين والتخفيف من معاناتهم وهم ينتظرون الباصات والسرافيس يومياً لساعات.

وتركزت المطالبات حول وجود ١٥٠ معلماً ومعلمة في المزة ٨٦ مدارسهم في كفرسوسة، ما يتطلب تخديمهم بوسائل نقل، إضافة إلى ضرورة تغيير مراقبي الخطوط كل فترة، والتأكيد على وجود سرافيس وباصات في عدد من الخطوط لا يكملون خطهم، مع أهمية زيادة عدد مراكز إصدار البطاقة الذكية، كما تركزت حول حالات سرقة لأغطية الريكارات.

وحول القضايا والتساؤلات المطروحة، كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات مازن دبّاس، عن تطبيق منظومة الـGPS قريباً جداً، مع استكمال مختلف التجهيزات لعملها على أن يتم تركيبها لكل الآليات التابعة للمحافظة كمرحلة أولى، ناهيك عن تطبيقها على البلمانات العاملة بين دمشق والمحافظات والتي تستوعب أكبر عدد من المواطنين، وتطبيقها على باصات النقل الداخلي.

وأضاف: فيما بعد تطبق على ٤ خطوط للسرافيس وخاصة التي تعاني من ازدحامات وإشكاليات، على أن يتم ذلك بشكل أولي ليصار بعدها لتعميمها على كل الخطوط

وقال دباس: إن المنظومة عبارة عن دارة لتتبع وتعقّب مسار حركة الآليات، يتم تركيبها على وسائط النقل العامة (باصات وميكروباصات)، علماً أن الجهاز مبرمج ببرنامج يراقب مسار خط الميكروباصات من بداية المسار حتى نهايته، وعند وجود أي خلل في مسار المركبة يتم إرسال إشعار غرفة العمليات والمراقبة الموجودة لدى الجهات المعنية.

ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى أن التعليمات التنفيذية يتم إصدارها لاحقاً عند تشغيل المنظومة، مضيفاً: يتم أولاً بالنسب المعتمدة من قبل وزارة التجارة الداخلية، فيتم اعتماد النسبة الخاصة بالمالية في حساب رقم العمل.

وفيما يخص ارتفاع الضرائب واضطرار بعض المكلفين لإغلاق محالهم بين الحواصلي أن هذه الظاهرة نتجت بسبب ارتفاع النفقات لدى المكلفين وارتفاع أسعار المواد الأولية، ذاكراً أن الدوائر المالية حالياً تقوم بربط إلكتروني لبعض الفعاليات الاقتصادية للوصول إلى رقم العمل الحقيقي، كما تم إعداد دراسة لإعادة النظر بنسب الأرباح في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

وحول تكليف المحل لأكثر من دورة تصنيف، قال: يعود ذلك لقلة عدد مراقبي الدخل في المالية وعدم قدرتهم على تغطية كل المنطقة الموكلة لهم، علماً بأنه تم تشكيل لجنة لإعادة صياغة القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته وقد صدرت مسودة التعديل وعرضت على الفعاليات الاقتصادية وهي قيد الدراسة.

وأكد رئيس دائرة التكليف أن أي مراقب من دون المستوى يسحب من التكليف.

من جانبه قال مدير الأملاك حسام الدين سفور: تم الطلب بعدم الإجحاف في تكليف الضرائب لمراكز الخضار والأكشاك الممنوحة لإعانة الفقراء وذوي الشهداء وتوجيه الدوائر المالية لدى مالية دمشق بمراعاة التكليف بالحدود الدنيا.

وفيما يتعلق بالرسوم المتعلقة بأشغال الأملاك العامة، قال سفور: تم إعداد مسودات مشاريع بالمقترحات ذات الصلة بالرسوم المتوجبة على إشغال الأملاك العامة بكل أصنافها: رخص مولدات- رخص إشغال أرصفة- رخص أكشاك- رخص مراكز خضار.

وأشار مدير الأملاك إلى اقتراح تكليف مراكز الخضار والأكشاك بالحدود الدنيا كي تحقق الغاية المرجوة منها، موضحاً أن الرسوم الجديدة في القانون الحالي الجديد تتراوح بين ١٠٠ وحتى ٣٠٠٠ ليرة للمتر الواحد في اليوم.

هذا ويختتم المجلس أعماله اليوم بمناقشة طروحات أعضاء المكتب التنفيذي المتعلقة بشؤون التموين والتجارة الداخلية والصناعة وكل ما يتعلق بها من تقرير اللجنة الاقتصادية وتقرير لجنة الخدمات والمرافق إضافة للدفاع المدني.

حفر آبار منزلية جديدة في مدينة الحسكة.. وألواح شمسية لإنارة الشوارع

الحسكة - دحام السلطان

أكد رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو، المباشرة بحفر ١٩ بئراً سطحية جديدة في مركز المدينة، وذلك لاستكمال الدفعة الثانية من مجموع عدد الآبار البالغ عددها الكلي ٥٩ بئراً، مبيناً أن هذه الآبار تصل أعماقها إلى نحو ٧٠ متراً للبئر الواحدة، وهي مخصصة للاستخدام المنزلي وتعمل على الطاقة الشمسية، وبتكلفة مالية تصل إلى نحو ٤١٨ مليون ليرة على نفقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في محافظة الحسكة، لافتاً إلى أن المجلس كان قد قام بحفر ١٤ بئراً في وقت سابق في مركز المدينة وتعمل جميعها على الطاقة الشمسية أيضاً.

وأوضح أن المجلس باشر باستكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وصيانة الصرف الصحي وذلك لمعالجة الاختناقات في «مجارير» الصرف الصحي واستبدال القساطل القديمة بقساطل جديدة بقطر ٤٠ سم في عدة مواقع من مدينة الحسكة وضواحيها وبطول ١٨٠ م موزعة على «شارع الحرية» وتفرعات «شارعي زكي الأرسوزي والجاحظ»، بتكلفة تقديرية تصل إلى ٢٥ مليون ليرة مقدمة من الموازنة المالية المستقلة لوزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وبيّن خاجو «الوطن» أن المجلس بصدد تنفيذ مشروع جديد آخر لإعادة تأهيل وصيانة الصرف الصحي وذلك لمعالجة الاختناقات في «مجارير» الصرف الصحي واستبدال القساطل القديمة بقساطل جديدة أيضاً في أحياء «مشيرفة ووسط المدينة والحي العسكري»، بتكلفة مالية تصل إلى مليار و٣٦ مليون ليرة، مقدمة من مكتب الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف».

ولفت خاجو إلى أن المجلس قام بطلب ١٢٥٠ لوحاً تعمل على الطاقة الشمسية لإنارة شوارع المدينة، منوهاً إلى أنه سيتم استلام ٢٥٠ لوحاً من مجمل الكمية خلال الشهر الجاري أو الشهر المقبل كحد أقصى، مشيراً إلى أن هناك مشروعاً آخر لإعادة تأهيل وصيانة الحدائق وإعادتها إلى ما كانت عليه والعمل على إنارتها، مؤكداً أنه تم الانتهاء من تأهيل حديقتي الشهداء المواجهة لدائرة الامتحانات وتجهيز مقاعدها والممرات فيها وإنارتها بالطاقة الشمسية وحفر بئر سطحية وتركيب خزانات مياه فيها.

وأكد أيضاً أن العمل مستمر الآن لإعادة تأهيل وصيانة الحزام الأخضر من أمام مدرسة الشهيد دولاب العويصي، يتراوح طوله بين ٢٥٠- ٣٠٠ م، مبيناً أنه تمت إعادة صيانة وتأهيل تصوينته وتجهيز الإنارة فيه التي تعمل على الطاقة الشمسية، وتركيب كراسي ووضع ألعاب للأطفال فيها وتجهيز الممرات اللازمة فيها مع تركيب خزانات للمياه فيها مقدمة من مكتب الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف».

• أرشيف

مدير الدواجن لـ«الوطن»: تكلفة كيلو الفروج حالياً ١٠ آلاف

التجار: الأسعار لا تناسب تكاليفنا.. والمواطنون: الأسعار لا تناسب رواتبنا

مربون توقفوا عن التربية جراء انقطاع المواد العلفية

اللاذقية - عبير سمير محمود

تشهد أسعار الفروج ارتفاعاً غير مسبوق في أسواق اللاذقية مع تجاوز سعر كيلو الحي ١٠ آلاف ليرة، في حين أن سعره التمويني لا يتجاوز ٧٤٠٠ ليرة مقابل٩٦٠٠ ليرة للفروج المذبوح وفق نشرة «التجارة الداخلية وحماية المستهلك» الصادرة مطلع الأسبوع الجاري.

عدد من باعة الفروج في مدينة اللاذقية أعادوا ارتفاع أسعار الدجاج إلى ارتفاع التكاليف وفقدان العلف ما أدى لنقص المادة في السوق وبالتالي زيادة سعر ما يوجد منها عند المربين وما يتم استجراره إلى المحال وبيعه للمستهلك بأسعار جديدة.

مواطنون أبدوا استغرابهم من زيادة أسعار الفروج خلال الأيام الماضية، مشيرين إلى أن كل بائع يبيع الكيلو على هواه من دون تقيد بالنشرة التموينية التي حسب قول البعض «لا تناسب تكاليفهم»، والسؤال هنا: ما الذي يناسب رواتبنا من مواد في السوق مع ارتفاع المواد بشكل تدريجي لتطول كل المواد الغذائية والتي سنفقدها مادة تلو الأخرى جراء الصراعات العالمية باعتبارها الشماعة الجديدة في حسابات التجار؟

وذكرت إحدى السيدات أن الفروج الحي بات يكلف نحو ٢٢ ألف ليرة في حال شرائه كما هو من دون تقطيع أو تنظيف، ما يعني أنه يكلف ما يقارب ربع الراتب، من دون أن يتم حساب باقي مواد «الطبخة» في حال كانت تتضمن الفروج كمادة أساسية، لافتة إلى نسيان شراء الفروج المشوي الذي بات يناطح ٣٠ ألف ليرة وما فوق ليصبح من المنسيات كما ذكرت.

مدير منشأة الدواجن في اللاذقية باسم حسن أكد لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار الفروج يعود لغلاء مستلزمات الإنتاج المرحلة الحالية مع زيادة الخسائر بشكل كبير على العملية الإنتاجية.

وأضاف حسن: إن المربين توقفوا حالياً عن التربية جراء انقطاع المواد العلفية من السوق بفعل العملية العسكرية في أوكرانيا، ليصل سعر المتوفر منها إلى ما يتجاوز ٣٥٠٠ ليرة للكيلو بعد أن كان قبل أيام ٢٥٠٠ ليرة، مقابل ارتفاع سعر الذرة الصفراء من ١٢٠٠ ليرة إلى ٢٣٠٠ ليرة، والصويا من ٣ آلاف ليرة إلى ٤١٠٠ ليرة.

وبين أن تربية كل كيلو فروج بحاجة لـ ٢ كيلو علف ما يعادل ٧ آلاف ليرة لكل كيلو فروج فقط، وهذا يعود بتكاليف كبيرة لا تغطيها الأسعار الحالية، فتكلفة الفروج تصل إلى ١٠ آلاف ليرة ما يجعل المربي خاسراً.

وذكر مدير الدواجن أنه من المهم تأمين المواد العلفية في السوق مع توقف عدد كبير من المربين عن تربية الدواجن في الأيام الحالية لأن المربي خاسر بهذا الوقت مهما كانت مبيعاته مع تراجع العرض بشكل كبير. وقال إن إنتاج الفروج في المنشأة متوقف منذ فترة وتتحضر لإنتاج الفروج بعد شهر من تاريخه بإدخال نحو ٨ أفواج جديدة بالإنتاج، مشيراً إلى أن المنشأة كما القطاع الخاص بحاجة لتأمين المواد العلفية لتعود عملية التربية والإنتاج بشكل عام.

فيما يخص أسعار البيض، أشار حسن إلى وجود استقرار حالي بأسعار البيض لبياع الطبق (٣٠ بيضة) بـ١١ ألف ليرة، وفي حال بقي سعر العلف مرتفعاً من دون حلول مرتقبة سيلحق البيض بموجة ارتفاع سعر الفروج، مشيراً إلى أن استقرار سعر البيض حالياً لأن قطعان الفروج تحتاج إلى نحو شهر للتنسيق.

وأضاف حسن: إن إنتاج المنشأة من البيض يبلغ ٥٤ ألف بيضة بمعدل ١٥٠ صندوقاً في اليوم الواحد، ومتوفر بجميع صالات المنشأة.